



بيان

على إثر التصريحات التي أدلت بها مواطنة مغربية مقيمة بكندا في شريط فيديو نشرته على صفحتها على "فايسبوك" يوم السبت 17 أكتوبر 2020 تتضمن اتهامات خطيرة وعبارات السب والقذف والتشهير في حق مؤسسات الدبلوماسية المغربية المعتمدة بكندا (السفارة والقنصلية العامة والمركز الثقافي "دار المغرب")، تود سفارة المملكة المغربية بأوتاوا تنوير المواطنين المغاربة المقيمين بكندا، بما يلي:

- تعتبر السفارة عن استنكارها الشديد لما تضمنه هذا الشريط من تحامل وتشهير خطير ضد مؤسسات الدبلوماسية المغربية بكندا، بغرض الإساءة إليها والنيل من سمعتها، ومن اتهامات جسيمة لا أساس لها من الصحة، وكذا من أوصاف وعبارات قذحية في حق العاملين بهذه المؤسسات.
- تستغرب السفارة اتهام هذه السيدة لمؤسسات الدبلوماسية المغربية بممارسات يجرمها القانون من قبيل "سرقة وتهريب الأموال" و"ترهيب أبناء الجالية المغربية"، مع أن هاته المؤسسات تعمل وفقا للقانون المغربي، الذي يخضع حسابات البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج للرقابة من طرف الجهات المختصة، وفي احترام تام للمعاهدات وللمواثيق الدولية.
- وللإشارة، لم يسبق للمؤسسات الرسمية المغربية بكندا أن طلبت من هذه السيدة تنظيم أي لقاء أو مهرجان لفائدة المغرب، وأنها تصرفت لتنظيم تظاهرتها بمحض إرادتها وبمبادرة شخصية منها.
- وفي إطار انفتاحها على جميع شرائح الجالية المغربية بكندا، كانت الممثلات المغربية بكندا قد استقبلت هذه السيدة في عدة مناسبات، نزولا عند رغبتها، واستمعت إلى مطالبها التي تمت إحالتها على الجهات المختصة بالمغرب. كما تم استقبالها بالمغرب من طرف المؤسسات المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.
- فغوض أن تلجأ هذه السيدة إلى القضاء لإنصافها ما دامت أنها تدعى توفرها على ما يثبت تضررها، تمادت، منذ أكثر من سنتين، في تهديد واستفزاز المؤسسات الرسمية المغربية بكندا، عبر "فايسبوك" بأسلوب يفتقد لأبسط قواعد حرية التعبير وأصول الاحترام المتبادل، كما أنه لا يمت بصلة إلى تربية وأخلاق المغاربة بل ويسئ إلى سمعة المغرب.
- وأمام هذا التطور المؤسف، لم تجد السفارة المغربية من بُد سوى اللجوء إلى القضاء، ولأول مرة، لدحض هذه الادعاءات المغرضة وكشف الحقيقة للرأي العام.
- وكعادتها لم تتوان المؤسسات الدبلوماسية المغربية بكندا يوما في رفع طلبات دعم الجمعيات المغربية بهذا البلد إلى الجهات المعنية في المغرب لدراستها وأخذ القرار بشأنها، حيث أن قبول أي دعم يعود بالإسناد إلى أهمية المبادرات المقدمة والنتائج المرجوة منها والنفع الذي تعود به على المغرب وعلى الجالية المغربية.
- إن ثقة المؤسسات المغربية في ممثليها الدبلوماسية بكندا أمر راسخ وجلي وأن استنكار أبناء الجالية بكندا والغيورين على بلدهم المغرب لهذه الادعاءات المغرضة، كلها أمور تجعلها أكثر من أي وقت مضى على استعداد دائم للعمل على تعزيز روابط الصداقة والتعاون بين المغرب وكندا ومواكبة متطلبات وانتظارات الجالية المغربية.
- وإيماننا منها بضرورة الحفاظ على الصورة الطيبة للمغرب والمغاربة بكندا، تظل البعثة الدبلوماسية المغربية مفتوحة على مختلف الآراء والاقتراحات البناءة لأبناء الجالية، سواء كانوا أفرادا أو هيئات، ومعبأة لدعم جسور التعاون والتقارب بين المغرب وكندا.

حرر بأوتاوا في 22 أكتوبر 2020.

